رد الطعن عن حديث: "يدخل الجنة سبعون ألفاً بغير حساب"

دة. خلود محمد الحسبان*

تاريخ وصول البحث: 2017/4/26م **تاريخ قبول البحث: 2017/9/17م**

ملخص

جاء هذا البحث لرد الطعن عن حديث صحيح اتفق عليه الشيخان وله متابعات وشواهد عديدة، وهو حديث ابن عباس –رضي الله عنهما– في السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب، وذكر صفتهم أنهم (لا يكتوون ولا يسترقون)، إذ طعن أحدهم بالحديث سنداً ومتناً؛ فأما السند فبدعوى أن شيخ البخاري في هذا الحديث أسيد بن زيد وهو كذاب، وأما المتن: فبدعوى أن قوله ﷺ (لا يكتوون ولا يسترقون) منكر، ويعارض الأحاديث الصحيحة التي تدعو إلى التداوي!، وقد تبين بالدراسة أن البخاري سمع الحديث من خمسة شيوخ، وأسيد منهم، وقد ثبت ضعفه ولم يثبت تكذيبه، وإنما انتقى البخاري منه هذا الحديث الواحد الذي وافقت روايته روايات الثقات. وأما المتن فليس في ترك الكي والاسترقاء معارضة لأحاديث التداوي، بل إنهم تركوا الكي؛ تورعاً عن الأخذ بالأسباب المكروهة، وتركوا الاسترقاء، تورعاً عنه مع أنه جائز؛ خشية أن يفضي إلى تعلق القلب بالراقي؛ صيانة للإيمان وكمالاً في التوكل على الله.

Abstract

This research deals with an authonic prophetical hadith, which is agreed by Al Bukhari and Muslim" may Allah be pleased with them" in order to disclaim the libel called by some researchers around it. This Hadith was narrated by Ibn Abbas about the seventy thousands people are moving in to paradise without judgment at the doomsday. This Hadith mentioned those people's characters which cause this privilage "they were never caterizing nor using exorcism". Some claimed that this Hadith is false by both series of narrators and the text. The weakness of narrators came by Ausaid Ibn Zaid who was claimed as a liar, however, the weakness in the text came by the conflict between this Hadith and Hadiths called to ask medications.

This research indicates that the narrator Ausaid is not a laier but he is weak, on the other hand there is no conflict with other Hadiths as this Hadith means that those people left cauterizing and exorcism but taking faith and prayers as a way of remedy as a result of their high piety.

المقدمة.

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على من بعثه ليخرج الناس من ظلمات الشرك والأباطيل إلى نور الإيمان والحقيقة، بأزكى منهج وأقوم سبيل، وبعد:

فما زال يتناهى إلى أسماعنا بين حين إلى آخر إنكارُ بعضٍ من أحاديث صحيح البخاري من قبل طائفة من أبناء عصرنا، والطعن في الأحاديث قديمٌ منشؤه، ومتنوعٌ في مؤثراته، وأهدافه...

في إحدى المناسبات العلمية التي كنت مشاركاً فيها أقدم أحد الأساتذة من إحدى كليات الشريعة على إنكار حديث

* أستاذ مشارك، كلية الشريعة، جامعة آل البيت.

السبعين ألفاً سنداً ومتناً على ملأ من الأساتذة والطلاب: فأما السند فبدعوى أن أحد رواة حديث (السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب) في صحيح البخاري كذاب!

وأما المتن: فبدعوى أن قوله ﷺ في صفات السبعين ألفاً أنهم (لا يكتوون ولا يسترقون) أن هذا منكر، ويعارض الأحاديث الصحيحة التي تدعو إلى التداوي!

وعزمت بعون الله تعالى أن أكتب بحثاً في رد الطعن عن حديث رسول الله ﷺ في حديث السبعين ألفاً، لأن من طعن فيما صح من السنة في ملأ ينبغي أن يرد عليه في بحث أو كتاب، وأرد كذلك عن البخاري تهمة رواية هذا الحديث عن راوٍ كذاب.

مشكلة الدراسة.

هل قوله ﷺ في صفات السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب (لا يكتوون ولا يسترقون) يعارض الأحاديث الصحيحة التي تدعو إلى التداوي؟

وهل صحيحٌ ادعاءُ أن راوي الحديث في صحيح البخاري كذاب؟

أهداف الدراسة.

جاء هذا البحث ليحقق الأهداف الآتية:

- التحقق من سلامة طرق البخاري في رواية هذا الحديث.
- تحرير القول في كون تجنب الكي سبباً من أسباب دخول السبعين ألفاً الجنةَ بغير حساب.

وقد سلكت في هذا البحث منهج الاستقراء حيث استقرأت جميع طرق الحديث بجمع طرقه، وبالأخص ما رواه البخاري في "الصحيح"؛ لأن النقد موجهٌ إليه تماماً، ثم قمت بتحليل النتائج؛ بغية الخروج إلى التصور الصحيح للحديث سنداً ومتناً ومعنىً.

الدراسات السابقة.

لم أجد سلفاً لمن أنكر متن هذا الحديث، ولذا لم أظفر بدراسة في هذا الموضوع.

هيكلية البحث.

قسمت مفردات البحث إلى مبحثين:

المبحث الأول: رد الطعن عن البخاري في "الصحيح" في روايته حديث السبعين ألفاً عن أسيد بن زيد.

المطلب الأول: عرض رواية البخاري للحديث في"الصحيح" عن أسيد بن زيد وباقي روايات الحديث.

المطلب الثاني: سلسلة رواة حديث السبعين ألفاً عند البخاري في "الصحيح".

المطلب الثالث: دراسة حال الراوي مدار الإسناد.

المطلب الرابع: طريقة رواية البخاري حديث السبعين ألفاً عن أُسَيد بن زيد الجَّمال.

المطلب الخامس: أقوال الأئمة النقاد في أَسيد بن زيد.

المبحث الثاني: الرد على إنكار قوله ﷺ (لا يكتوون ولا يسترقون) في حديث السبعين ألفاً.

المطلب الأول: حكم الكيّ في الشرع.

المطلب الثاني: التوفيق بين كراهة الكي ومطلق الأمر بالتداوي.

المطلب الثالث: الاسترقاء وكمال التوكل.

المطلب الرابع: حقيقة الورع الذي اتصف به السبعون ألفاً.

وأخيراً إنْ وُفّقتُ فمن الله، وأما القصور فمني، وأسأل الله تعالى أن يهدينا سواء السبيل.

المبحث الأول
رد الطعن عن البخاري في "الصحيح" في روايته حديث السبعين ألفاً عن أَسِيد بن زيد

المطلب الأول: عرض رواية البخاري للحديث في "الصحيح" عن أسيد[1] بن زيد وباقي روايات الحديث.

غنيٌّ عن البيان بأنَّ من منهج البخاري أنه كان يكرر الحديث ويوزع طرقه على الأبواب، فإذا روى البخاري الحديث من طرق عدة فإنه يجعل كل طريق في ما يناسبه من الأبواب، التي هي عبارة عن استنباطاته من هذا الحديث.

والبخاري إنما يكرر الحديث في موضع آخر من كتابه؛ لفائدة زائدة في السند أو المتن، فبالنسبة إلى السند فإنه يذكره في كل باب بسند من مسموعاته، وقد يذكره أيضاً تعليقاً من باب التفنن في العرض، وبالنسبة إلى المتن فإنه يذكره أحياناً بطوله، وأحياناً مختصراً، وأحياناً أخرى يقطّع المتن، ويذكر منه في الباب ما يناسب الاستنباط.

وهذا الحديث من هذه البابة؛ رواه البخاري في خمسة أبواب:

أولها في كتاب الأنبياء، والثاني والثالث في كتاب الطب، والرابع والخامس في كتاب الرقاق، وهذا عرضها بأسانيدها ومتونها مرتبةً حسب ورودها في "الصحيح":

- **<u>الرواية الأولى للحديث وقد رواها مختصرة:</u>**

قال البخاري –رحمه الله– (كتاب أحاديث الأنبياء – باب: وفاة موسى وذكره بعد): "حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا حُصَيْنُ بْنُ نُمَيْرٍ عَنْ حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ –رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا– قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ يَوْمًا قَالَ: عُرِضَتْ عَلَيَّ الْأُمَمُ وَرَأَيْتُ سَوَادًا كَثِيرًا سَدَّ الْأُفُقَ فَقِيلَ: هَذَا مُوسَى فِي قَوْمِهِ"[2].

- **<u>الرواية الثانية للحديث:</u>**

(كتاب الطب –باب: من اكتوى أو كوى غيره وفضل من لم يكتو).

حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ، حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، –رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا– قَالَ: لاَ رُقْيَةَ إِلَّا مِنْ عَيْنٍ أَوْ حُمَةٍ، فَذَكَرْتُهُ لِسَعِيدِ ابْنِ جُبَيْرٍ، فَقَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "عُرِضَتْ عَلَيَّ الأُمَمُ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ وَالنَّبِيَّانِ يَمُرُّونَ مَعَهُمُ الرَّهْطُ، وَالنَّبِيُّ لَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ، حَتَّى رُفِعَ لِي سَوَادٌ عَظِيمٌ، قُلْتُ: مَا هَذَا؟ أُمَّتِي هَذِهِ؟ قِيلَ: بَلْ هَذَا مُوسَى وَقَوْمُهُ، قِيلَ: انْظُرْ إِلَى الأُفُقِ، فَإِذَا سَوَادٌ يَمْلَأُ الأُفُقَ، ثُمَّ قِيلَ لِي: انْظُرْ هَا هُنَا وَهَا هُنَا فِي آفَاقِ السَّمَاءِ، فَإِذَا سَوَادٌ قَدْ مَلَأَ الأُفُقَ، قِيلَ: هَذِهِ أُمَّتُكَ، وَيَدْخُلُ الجَنَّةَ مِنْ هَؤُلاَءِ سَبْعُونَ أَلفاً بِغَيْرِ حِسَابٍ" ثُمَّ دَخَلَ وَلَمْ يُبَيِّنْ لَهُمْ، فَأَفَاضَ القَوْمُ، وَقَالُوا: نَحْنُ الَّذِينَ آمَنَّا بِاللَّهِ وَاتَّبَعْنَا رَسُولَهُ، فَنَحْنُ هُمْ، أَوْ أَوْلاَدُنَا الَّذِينَ وُلِدُوا فِي الإِسْلاَمِ، فَإِنَّا وُلِدْنَا فِي الجَاهِلِيَّةِ، فَبَلَغَ النَّبِيَّ ﷺ فَخَرَجَ، فَقَالَ: «هُمُ الَّذِينَ لاَ يَسْتَرْقُونَ، وَلاَ يَتَطَيَّرُونَ، وَلاَ يَكْتَوُونَ، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ» فَقَالَ عُكَّاشَةُ ابْنُ مِحْصَنٍ: أَمِنْهُمْ أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «نَعَمْ» فَقَامَ آخَرُ فَقَالَ: أَمِنْهُمْ أَنَا؟ قَالَ: «سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشَةُ»[3].

- **الرواية الثالثة للحديث:**

(كتاب الطب: بَابُ مَنْ لَمْ يَرْقِ).

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا حُصَيْنُ بْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ –رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا– قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ يَوْمًا، فَقَالَ: عُرِضَتْ عَلَيَّ الْأُمَمُ فَجَعَلَ يَمُرُّ النَّبِيُّ مَعَهُ الرَّجُلُ، وَالنَّبِيُّ مَعَهُ الرَّجُلَانِ، وَالنَّبِيُّ مَعَهُ الرَّهْطُ، وَالنَّبِيُّ لَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ، وَرَأَيْتُ سَوَادًا كَثِيرًا سَدَّ الْأُفُقَ، فَرَجَوْتُ أَنْ تَكُونَ أُمَّتِي، فَقِيلَ هَذَا مُوسَى وَقَوْمُهُ، ثُمَّ قِيلَ لِي: انْظُرْ، فَرَأَيْتُ سَوَادًا كَثِيرًا سَدَّ الْأُفُقَ، فَقِيلَ لِي: انْظُرْ هَكَذَا وَهَكَذَا، فَرَأَيْتُ سَوَادًا كَثِيرًا سَدَّ الْأُفُقَ، فَقِيلَ: هَؤُلَاءِ أُمَّتُكَ، وَمَعَ هَؤُلَاءِ سَبْعُونَ أَلفاً يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ. فَتَفَرَّقَ النَّاسُ وَلَمْ يُبَيِّنْ لَهُمْ، فَتَذَاكَرَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالُوا: أَمَّا نَحْنُ فَوُلِدْنَا فِي الشِّرْكِ، وَلَكِنَّا آمَنَّا بِاللهِ وَرَسُولِهِ، وَلَكِنْ هَؤُلَاءِ هُمْ أَبْنَاؤُنَا، فَبَلَغَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: هُمُ الَّذِينَ لَا يَتَطَيَّرُونَ، وَلَا يَسْتَرْقُونَ، وَلَا يَكْتَوُونَ، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ، فَقَامَ عُكَّاشَةُ بْنُ مِحْصَنٍ فَقَالَ: أَمِنْهُمْ أَنَا يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَقَامَ آخَرُ فَقَالَ: أَمِنْهُمْ أَنَا، فَقَالَ: سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشَةُ[4].

- **الرواية الرابعة للحديث:**

(صحيح البخاري – كتاب الرقاق – باب ومن يتوكل على الله فهو حسبه).

بَابٌ: {وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ فَهُوَ حَسْبُهُ} قَالَ الرَّبِيعُ بْنُ خُثَيْمٍ مِنْ كُلِّ مَا ضَاقَ عَلَى النَّاسِ حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا رَوْحُ ابْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ حُصَيْنَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: كُنْتُ قَاعِدًا عِنْدَ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، فَقَالَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي سَبْعُونَ أَلفاً بِغَيْرِ حِسَابٍ: هُمُ الَّذِينَ لَا يَسْتَرْقُونَ، وَلَا يَتَطَيَّرُونَ، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ[5].

- **الرواية الخامسة للحديث:**

(كتاب الرقاق – باب يدخل الجنة سبعون ألفاً بغير حساب).

حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ: حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ.

وَحَدَّثَنِي أُسَيدُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ حُصَيْنٍ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: عُرِضَتْ عَلَيَّ الْأُمَمُ، فَأَخَذَ النَّبِيُّ يَمُرُّ مَعَهُ الْأُمَّةُ، وَالنَّبِيُّ يَمُرُّ مَعَهُ النَّفَرُ، وَالنَّبِيُّ يَمُرُّ مَعَهُ الْعَشَرَةُ، وَالنَّبِيُّ يَمُرُّ مَعَهُ الْخَمْسَةُ، وَالنَّبِيُّ يَمُرُّ وَحْدَهُ، فَنَظَرْتُ فَإِذَا سَوَادٌ كَثِيرٌ، قُلْتُ: يَا جِبْرِيلُ، هَؤُلَاءِ أُمَّتِي؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنِ انْظُرْ إِلَى الْأُفُقِ فَنَظَرْتُ، فَإِذَا سَوَادٌ كَثِيرٌ، قَالَ: هَؤُلَاءِ أُمَّتُكَ وَهَؤُلَاءِ سَبْعُونَ أَلفاً قُدَّامَهُمْ لَا حِسَابَ عَلَيْهِمْ وَلَا عَذَابَ، قُلْتُ: وَلِمَ؟ قَالَ: كَانُوا لَا يَكْتَوُونَ وَلَا يَسْتَرْقُونَ وَلَا يَتَطَيَّرُونَ، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ. فَقَامَ إِلَيْهِ عُكَّاشَةُ بْنُ مِحْصَنٍ فَقَالَ: ادْعُ اللهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، قَالَ: اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ مِنْهُمْ، ثُمَّ قَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ آخَرُ قَالَ: ادْعُ اللهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، قَالَ: سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشَةُ[6].

وقد عُرضت الأمم على النبي ﷺ من خلال وحي الرؤيا الصادقة كما أشارت إليه مناسبة الحديث عند الطيالسي[7] الذي روى الحديث من طريق الْحَسَنِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ حَتَّى أَكْرَيْنَا الْحَدِيثَ، ثُمَّ رَجَعْنَا إِلَى أَهَالِينَا، فَلَمَّا أَصْبَحْنَا غَدَوْنَا إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: عُرِضَ عَلَيَّ الْأَنْبِيَاءُ بِأُمَمِهَا وَأَتْبَاعُهَا مِنْ أُمَمِهَا...الحديث بطوله.

المطلب الثاني: سلسلة رواة حديث السبعين ألفاً عند البخاري في "الصحيح".

حديث (السبعون ألفاً) ثابتٌ عند البخاري؛ فقد سمعه من خمسة شيوخ وهذا بيان طرقه:

أخرجه البخاري من حديث ابن عباس –رضي الله عنهما–.

وراوه عنه سعيد بن جبير.

ورواه عن سعيد حصينُ بن عبد الرحمن.

وعن حصين أربعةٌ وهم:

1- شعبة ورواه عنه روح بن عبادة وعنه شيخ البخاري إسحاق بن راهويه
2- وحصين بن نمير وعنه شيخه مسدد
3- ومحمد بن فُضيل وعنه شيخه عمران بن ميسرة
4- وهشيم وعنه شيخه أَسِيد بن زيد الجمال مقروناً بعمران بن ميسرة في رواية واحدة وفي آخر رواية رواها لهذا الحديث في "الصحيح"، وتابع أسيداً في الرواية عن هشيم:
   أ. سُريج بن النعمان عند الإمام أحمد[8].
   ب. وشجاع عنده أيضاً[9].
   ت. وسعيد بن منصور عند أبي عوانة[10].
5- وزياد بن عبد الله عند البزار[11].
6- وعبثر بن القاسم عند الترمذي[12]، وقال: حسن صحيح، وفي الباب عن ابن مسعود وأبي هريرة.

ورواه مسلم من طريق محمد بن فضيل، فالحديث متفقٌ عليه.

وفيما يأتي شجرة أسانيد البخاري من طريق ابن عباس –رضي الله عنهما– التي هي موضع التشكيك والطعن ويظهر فيها حال رواية البخاري عن أسيد بن زيد:

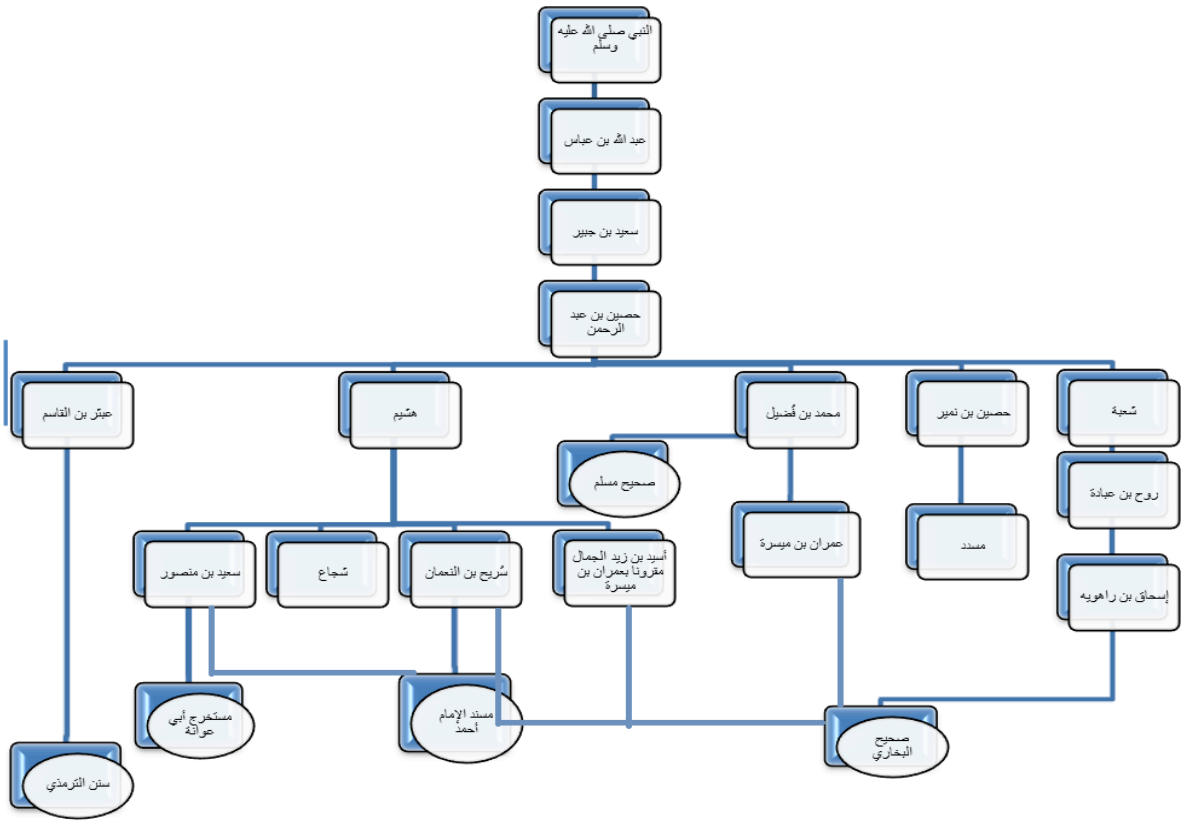

المطلب الثالث: دراسة حال الراوي مدار الإسناد.

كما ترى فإنَّ الأسانيد تدور على حصين بن عبد الرحمن أبي الهذيل وهو ثقة:

- فقد قال فيه يحيى بن معين: ثقة[13].
- وقال الإمام أحمد: الثقة المأمون من كبار أصحاب الحديث[14].
- وقال أبو حاتم: ثقة في الحديث، وفي أخر عمره ساء حفظه، صدوق.
- وقال ابن أبي حاتم: قال أبو زرعة: ثقة، قلت: يحتج بحديثه؟ قال: أي والله[15].
- وقال الذهبي: الحافظ الحجة المعمر[16].
- وقال الحافظ ابن حجر في "التقريب": ثقة تغير حفظه في الآخر.
- وقال ابن الكيال: ثقة حافظ، وثقه أحمد وأبو زرعة وابن معين والعجلي والنسائي في "الكنى" وابن حبان وغيرهم، وقال أبو حاتم الرازي: ثقة ساء حفظه في الآخر، وقال يزيد بن هارون: طلبت الحديث وحصين حي كان يقرأ عليه وكان قد نسي واختلط وذكره البخاري في الضعفاء وكذلك العقيلي وابن عدي ولم يذكروا فيه تضعيفاً غير أنه كبر ونسي، ولم يذكر ابن الصلاح في ترجمة هذا من سمع عنه قبل الاختلاط أو بعده، وقد سمع منه قديماً قبل أن يتغير سليمان التيمي وسليمان الأعمش وشعبة وسفيان[17].

وقد روى هذا الحديث عن حصين شعبة–كما سبق– وغيره مما يدل على أن حصيناً رواه قبل تغيره، ولذا فهذا من صحيح حديثه.

المقارنة بين روايات الرواة وانفراداتهم عن المدار (أي عن حصين بن عبد الرحمن):

بالنظر في روايات الحديث تبين:

- أن البخاري روى الحديث عن مسدد عن حصين في موضعين بالسند نفسه، فكانت الأولى مختصرة– وهذا من تفننه –رحمه الله– عند تكرار الحديث لأكثر من مرة– في كتاب أحاديث الأنبياء؛ ليس فيها ذكر السبعين ألفاً، بل روى من الحديث موضع الشاهد المناسِب للباب، وهو ذكر موسى عليه السلام.
- على حين رواها تامة بالسند نفسه في كتاب الطب؛ فذكر عرض الأمم، والسبعين ألفاً، وصفاتهم، وقصة عكاشة رضي الله عنه.
- ورواه من طريق عمران عن ابن فضيل في موضعين؛ رواه عمران في الموضع الأول منفرداً، ورواه في الموضع الثاني مقروناً بأسيد بن زيد. والروايتان في الموضعين تامتان، ذكر فيهما عرض الأمم، والسبعين ألفاً، وصفاتهم، وقصة عكاشة رضي الله عنه.
- ورواه البخاري في كتاب الرقاق من طريق شعبة سمعتُ حصيناً، وليس فيه إلا ذكر السبعين ألفاً، وصفاتهم عدا الكي.
- والترمذي[18] من حديث عبثر عن حصين بن عبد الرحمن تاماً بطوله، وقال حسن صحيح.
- والبزار من حديث زياد بن عبد الله عن حصين تاماً بطوله[19].

وليس في هذه الطرق شيء من المخالفة أو العلة، بل دائرة بين رواية الحديث بتمامه، أو مختصراً.

ما انفرد به أسيد بن زيد عن المدار (أي عن حصين بن عبد الرحمن):

إنَّ أسيداً لم يتفرد عن باقي الرواة بأي شيء من ألفاظ هذا الحديث؛ بل اتفقت روايته مع رواية الثقات الذين رووا عن حصين:

فقد رواه سريج بن النعمان عن هشيم بمثل ما رواه أسيد تاماً بطوله[20].

ورواه شجاع حدثنا هشيم مثله كذلك[21].

ورواه سعيد بن منصور ثنا هشيم، مثله مطولاً وفيه زيادة (لا يرقون)[22] وهي زيادة شاذة كما سيأتي[23].

المقارنة بين شواهد الحديث:

وللحديث شواهد من حديث الحكم بن الأعرج عن عمران بن الحصين[24] وفيه ذكْر السبعين ألفاً وصفاتهم الأربعة جميعاً.

ومن حديث محمد بن سيرين عن عمران بن الحصين[25] وفيه ذكْر السبعين ألفاً وصفاتهم عدا التطيُّر.

ومن حديث ابن مسعود[26] وفيه ذكْر السبعين ألفاً وصفاتهم الأربعة جميعاً.

ومن حديث عمران بن الحصين عن ابن مسعود[27] تاماً بطوله، وفيه زيادة عند الحاكم وقال: حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ بِهَذِهِ السِّيَاقَةِ[28].

ومن حديث أبي هريرة[29] وليس فيه صفة التطيُّر.

وغيرهما، وأما ذكر السبعين ألفاً من غير ذكر أوصافهم فجاء عن نحو عشرين صحابياً[30] منهم سهل بن سعد[31] وأبو هريرة[32] ﷺ.

وليس في هذه الطرق شيء من المخالفة أو العلة، بل دائرة بين رواية الحديث بتمامه، أو مختصراً.

وقد حكم السيوطي على حديث السبعين ألفاً بالتواتر وقال:

(أخرجه الشيخان عن ابن عباس وأبي هريرة، ومسلم عن عمران بن حصين، والترمذي عن أبي أمامة، وأحمد عن أبي بكر الصديق، وابنه عبد الرحمن، وابن مسعود، وجابر بن عبد الله، وأبي أيوب الأنصاري، وثوبان، وحذيفة بن اليمان، والبزار عن أنس، وأبي سعيد الخدري، ورفاعة الجهني، والفلتان بن عاصم، وسمرة بن جندب، والطبراني عن عمرو بن حزم وأبي سعيد الأنصاري وأسماء بنت أبي بكر)[33].

المطلب الرابع: طريقة رواية البخاري حديث السبعين ألفاً عن أسِيد بن زيد الجَّمال.

يمكن تلخيص طريقة رواية البخاري عن أسيد الجمَّال فيما يأتي:

1- لم يتفرد أسيد الجمال بحديث السبعين ألفاً بأي شكل من الأشكال فلا يؤثر أيُّ كلام فيه؛ لأن الحديث ثابت من غير طريقه.

2- أنه روى له مقروناً بعمران بن ميسرة

3- أنَّ مَنْ هو مثل الإمام البخاري لا يخفى عليه صحيح حديث شيوخه من سقيمه إن كان متكلماً فيه، وأسيد من هؤلاء.

4- أن البخاري لم يرو عن أسيد الجمال إلا هذا الحديث.

5- أنّ البخاري روى الحديث عن أسيد عن هشيم عن حصين بن عبد الرحمن؛ لحاجته إلى رواية الحديث من طريق هشيم عن حصين بن عبد الرحمن؛ لأن هشيماً أثبت الناس في حصين، ولم يسمع البخاري الحديث من هذه الطريق إلا من أسيد.

6- أنّ رواية البخاري له كانت من جملة ما رواه في المتابعات.

7- ثم إن البخاري قال في روايته: (حدثني أُسيد) والتي تعني أن أسيدا قرأ على البخاري من كتابه، ولم يسمعه مع البخاري أحدٌ؛ ولـذا لم يقل (حدثنا) مما أتاح للبخاري التحقـق من سلامة روايته، وهو كذلك؛ فقـد تابعه جماعة من ثقات شيـوخ

البخاري.

8- وكذلك فإن أسيداً تابعه على الرواية عن هشيم كل من: سريجُ بن النعمان وشجاعٌ وسعيدُ بن منصور وزيادُ بن عبدالله مما يثبت أنَّ أسيداً ضبط الرواية ولم يخطئ فيها، والحمد لله على ما أظهر من البينات.

9- فالملخص أن أسيداً ليس له عند البخاري إلا هذا الحديث الواحد، ولم يعتمد عليه بل روى له استشهاداً وهذا مما لا يضر بأصل الصحيح، وقد تبينت استقامة رواية أسيد من خلال متابعة ثلاثة من ثقات شيوخ البخاري كما مر ذكرهم في النقطة رقم 8.

فإذا تبين ذلك فمعيبٌ أن ينكرَ مَنْ أنكرَ حديث السبعين ألفاً بحجة رواية البخاري له عن شيخ أفحش بعض النقاد القول فيه! مع إقراره -إقرار المنكِر- أن البخاري إنما روى له مقروناً! وسبحان الله! ففي الإقرار غنيةٌ عن تكلّف الطعن في هذا الحديث، ولكنْ قاتلَ اللهُ الهوى الذي يصرف المرءِ عن سبيل الهدى! ولا خير في عقل يطرحُ صحيحَ النقل!

وكذلك فإنَّ كثيراً من المحدثين بلغ فهمهم لأحوال شيوخهم أنهم يعلمون خطأهم فيتجنبوه، ويعلمون صوابهم فيروون عنهم، والأمثلة التي تُظهر خبرة المحدثين بشيوخهم أعظم من أن أسردها في هذا المقام، فماذا لو كان المحدث عن الشيخ هو البخاري الذي لم يُعرف في نقاد الحديث وحُذَّاقه مَنْ هو أخبر منه في الرواة ولا أحفظ، وقد جاءنا في آخر الزمان مَنْ يريد أن يعلّم البخاري كيف تكون الرواية!

وقد قالوا قديماً:

أعلِّمُـــه الرمايـــةَ كـــل يـــوم فلمـــا اســـتدَّ[34] ســـاعده رمـــاني

وكـــم علمتُـــهُ نظْـــمَ القـــوافي فلمـــا قـــال قافيـــةً هجانـــــي

المطلب الخامس: أقوال الأئمة النقاد في أَسِيد بن زيد.

ليس لأسيد بن زيد في صحيح البخاري إلا هذا الحديث الواحد رواه عنه استشهاداً، وقد تباينت أقوال الأئمة النقاد فيه حتى تناولت جميع مراتب الضعف، وهذا بيانها:

- قال البزار: لم يكن به بأس[35].
- وقال أيضاً: حدث بأحاديث لم يتابع عليها[36].
- وفي موضع آخر: قد احتُمِل حديثه مع شيعية شديدة كانت فيه[37].
- وقال يحيى بن معين: كذاب، لقيته ببغداد في دار الحذَّائين، فسمعته يحدث بأحاديث كذب، وقال في رواية الدوري عنه: أسيد كذاب[38].
- وقال أبو حاتم الرازي: كانوا يتكلمون فيه[39].
- وقال النسائي: متروك الحديث[40].
- وقال ابن عدي: يتبين على رواياته الضعف، وعامة ما يرويه لا يُتابَع عليه[41].
- وقال ابن حبان: يروي عن الثقات المناكير، ويسرق الحديث"[42].
- وقال الدارقطني: ضعيف الحديث[43].
- وقال الخطيب البغدادي: كان غير مرضي في الرواية[44].
- وذكره ابن الجوزي في كتاب "الضعفاء والمتروكون"[45].

- وذكره الذهبي في "من تُكُلِّم فيه وهو موثوق أو صالح الحديث" وقال: حدث عنه البخاري مقروناً، كذبه ابن معين[46].
- وقال ابن حجر في "التقريب": ضعيف، أفرط ابن معين فيه.
- وقال الخزرجي: وقال ابن معين كذب، فأفرط[47].
- وقال الفالوجي: ضعيف، أفرط ابن معين فكذبه، وما له في البخاري سوى حديث واحد مقرونا بغيره[48].

فبالمحصلة فإنّ أسيد بن زيد ضعيف كما ذكر الحافظ ابن حجر، وأفرط ابن معين فكذبه، ولم يجمع الأئمة النقاد على تكذيبه، وقد روى له البخاري استشهادا حديثاً واحداً ثبت عنه من خمسة طرق صحيحة، وترجح لدى البخاري صدقه في ذلك الحديث، فانتقى من حديثه ما وافقه عليه الثقات، وهو حديث السبعين ألفاً.

واعتذر ابن عدي عن البخاري بأنه إنما روى هذا الحديث عن أسيد؛ لأن طريقه هي أثبت الطرق عن حصين بن عبد الرحمن: قال ابن عدي: إِنَّمَا ذكره البُخَارِيّ للاستشهاد فَقَالَ: ثنَا عمرَان بن ميسرَة، قَالَ: ثنَا ابْن فُضَيْل، قَالَ: ثنَا حُصَيْن ثمَّ قَالَ: وحَدثني أسيد بن زيد قَالَ: ثنَا هشيم عَن حُصَيْن؛ لِأَن هشيماً أثبت النَّاس فِي حُصَيْن[49].

ونقل الباجي عن ابن عدي ما قاله آنفاً ثم قال: لأَن هشيماً أثبت النَّاس فِي حُصَيْن والْحَدِيث هُوَ عِنْد حُصَيْن قَالَ كنت عِنْد سعيد بن جُبَير فَقَالَ: حَدثنا ابن عَبَّاس ... وذكر الحديث[50].

وأما إطلاق ابن معين الكذب على أسيد، فإنّ ابن معين يطلق الكذب على خطأ الراوي تبعاً للمعنى اللغوي للكذب، وقد نقل ابن حجر عن الخطابي وغيره: أنَّ أهل الحجاز يطلقون الكذب في موضع الخطأ[51]، وليس ابن معين حجازياً ولكن سلك طريقهم في إطلاق الكذب على الخطأ غير المتعمد، ولا يريد به وصف الراوي بالكذب على رسول الله ﷺ.

ففي رسالة دكتوراه نوقشت حديثاً بعنوان (ألفاظ ابن معين في الحكم على الحديث)[52] أثبتت الباحثة ذلك مدعما بالأدلة، وحيث يريد ابن معين وصف الراوي بالكذب على رسول الله ﷺ فإنه يستخدم لفظ (وضّاع) أو إحدى مشتقاتها، وأما لفظ الكذب منفردة عند ابن معين فإنما تدل على خطأ الراوي، ولا تدل على الوضع[53].

المبحث الثاني
الرد على إنكار قوله ﷺ: (لا يكتوون ولا يسترقون) في حديث السبعين ألفاً

المطلب الأول: حكم الكيّ في الشرع.

الكيُّ: إحراقُ الجلد بحديدة ونحوها، واكْتَوَى الرجلُ يَكْتَوِي اكْتِواءً: استعمل الكَيَّ[54].

وحكم الكَيّ: جائز مع الكراهة؛ لأن فيه تعذيباً للنفس بالنار وإيلاماً لها، وقد جاءت أحاديث عدة تدل على كراهته، منها:

- ما رواه البخاري في كتاب الطب، بابُ: مَنِ اكْتَوَى أَوْ كَوَى غَيْرَهُ وَفَضْلِ مَنْ لَمْ يَكْتَوِ من حديث جَابِر –رضي الله عنهما– عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَدْوِيَتِكُمْ شِفَاءٌ، فَفِي شَرْطَةِ مِحْجَمٍ، أَوْ لَذْعَةٍ بِنَارٍ، وَمَا أُحِبُّ أَنْ أَكْتَوِيَ[55]. وموضع الشاهد منه "وما أحبُ أن أكتوي".
- وما رواه أيضا في كتاب الطب، باب: الشفاء في ثلاث من حديثُ ابْنِ عَبَّاسٍ –رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا– أن النبي ﷺ قَالَ: " الشِّفَاءُ فِي ثَلَاثَةٍ: شَرْبَةِ عَسَلٍ وَشَرْطَةِ مِحْجَمٍ وَكَيَّةِ نَارٍ وَأَنْهَى أُمَّتِي عَنْ الْكَيِّ"[56].

والشاهد منه: "وأنهى أمتي عن الكي"، والأصل أن النهي يدل على التحريم، ولكن فُهم انصراف النهي إلى الكراهة؛ لأن النبي ﷺ أقر بالكي طريقاً من طرق الشفاء.

وقوله: "وأنهى أمتي عن الكي" أبلغ في النهي من "وما أحبُ أن أكتوي"، الذي ربما فُهم منه خصوصية ذلك بالنبي ﷺ، فجاء الشاهد الثاني؛ ليدفع هذا التوهم.

قال الحافظ ابن حجر: ("وما أحب أن أكتوي" هو من جنس تركه ﷺ أكل الضبِّ، مع تقريره أكله على مائدته، واعتذاره بأنه يعافه)[57].

وقال النووي: قَوْلُهُ ﷺ: (مَا أُحِبُّ أَنْ أَكْتَوِيَ) إِشَارَةٌ إِلَى تَأْخِيرِ الْعِلَاجِ بِالْكَيِّ حَتَّى يَضْطَرَّ إِلَيْهِ، لِمَا فِيهِ مِنَ اسْتِعْمَالِ الْأَلَمِ الشَّدِيدِ فِي دَفْعِ أَلَمٍ قَدْ يَكُونُ أَضْعَفَ مِنْ أَلَمِ الْكَيِّ[58].

وبنحو من ذلك قال القرطبي: إنما كان ذلك لشدَّة ألم الكي فإنَّه يربى على ألم المرض؛ ولذلك لا يُرجع إليه إلا عند العجز عن الشفاء بغيره من الأدوية. وأيضًا: فلأنَّه يشبه التعذيب بعذاب الله الذي نُهي عنه[59].

وروى الترمذي من حديث عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ –رضي الله عنهما– أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنِ الكَيِّ قَالَ: فَابْتُلِينَا فَاكْتَوَيْنَا فَمَا أَفْلَحْنَا وَلاَ أَنْجَحْنَا[60]. وقال: حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وفي رواية الإمام مسلم قال عمران: "قَدْ كَانَ يُسَلَّمُ عَلَيَّ، حَتَّى اكْتَوَيْتُ، فَتُرِكْتُ، ثُمَّ تَرَكْتُ الْكَيَّ فَعَادَ»[61] قلت: أي كانت تسلم عليه الملائكة.

قال ابن القيم: "قد تضمنت أحاديث الكي أربعة أنواع: الأول: فعله –أي فعل الكي–، والثاني: عدم محبته، والثالث: الثناء على من تركه، والرابع: النهي عنه، ولا تعارض بينها؛ فإنَّ فعله له يدل على جوازه، وعدم محبته لا يدل على المنع منه، وأما الثناء على تاركه فيدل على أن تركه أولى وأفضل وأكمل، أي: في تحقيق التوحيد، فكأن النبي ﷺ قال: هم الذين أخلصوا أعمالهم وتركوا ما لا بأس به، حذراً مما به البأس. وأما النهي عنه فعلى سبيل الاختيار والكراهة"[62].

المطلب الثاني: التوفيق بين كراهة الكي ومطلق الأمر بالتداوي.

بيّن لنا رسول الله ﷺ الصفات التي اختص بها السبعون ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب ومنها أنهم (لا يكتوون) فهل في ذلك دعوةٌ إلى التواكل وترك التداوي؟

أود بين يدي الجواب أن أعرض على القارئ الكريم قول الله تبارك وتعالى في بيان صفة المحسنين: **﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَٰلِكَ مُحْسِنِينَ كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾**[الذاريات: 16-17].

فذكرت الآيات الكريمة أن من صفات المحسنين أنهم يقومون الليل فلا ينامون إلا قليلاً، فهل لقائل إن يقول: إنّ هذه الآية تتعارض مع حاجة الإنسان الفطرية إلى النوم وتحقيق كفايته منه! وتتعارض مع بعض الأحاديث كحديث "إنَّ لنفسك عليك حقاً..."!

من المؤكد أنَّه لا يقول بذلك مسلمٌ فطنٌ عاقل!

بل غاية ما في الآيات الكريمة أنها ذكرت صفات المحسنين والتي منها قيامهم الليل إلا قليلاً، وليس فيها دعوةٌ للناس بترك النوم أو إلزامٌ لهم بقيام الليل!

وكذلك ههنا في حديث الذين يدخلون الجنة بغير حساب ليس فيه دعوة إلى ترك التداوي أو تحريمٌ للكي والرقية، بل غاية ما فيه أن الحديث ذكر لنا صفات هؤلاء التي جعلتهم ينعمون بتلك الحظوة، وهي أنهم يتورعون عن الكي والرقية حتى مع حاجتهم لهما لفرط توكلهم على الله وثقتهم به.

فالتوكـل هو الاعتماد على الله والأخذ بالأسباب، وأما اعتقاد فاعلية الأسباب وحدها من غير ربط ذلك بالله تعالى

فلا يسلم من الشرك، (فالمسْلم إذ يأخذ بالأسباب عليه أن لا يطمئن إليها بقلبه؛ بل يعتقد أنها لا تجلب نفعًا ولا تدفع ضررًا، بل السبب، والمسبب فعله، والكل بمشيئته لا إله إلا هو، فإذا وقع من المرء ركونٌ إلى السبب قدح في توكله)[63].

وأما الاعتمادُ على الله دون الأخذ بالأسباب فهو التواكل.

وأما إذا كانت الأسباب فيها شيء من الكراهة، فجائز الأخذ بها.

ولكن الذين يدخلون الجنة بغير حساب يتورعون عن الأخذ بالأسباب المكروهة كما ذكر من صفتهم (لا يكتوون).

بل ويتورع هؤلاء عن الأخذ ببعض الأسباب الجائزة خشية أن تفضي إلى الحرام.

فالسبعون ألفاً يتداوون بما يتداوى به الناس، بالعسل والأعشاب ... وما يدعو إليه أهل الطب، ولكن إذا بلغت الحاجة في التداوي إلى الكيّ فإنهم لا يكتوون؛ لأن الكي سبب من أسباب الشفاء ولكن فيه تعذيب للجسد بالنار وإيلامه بما يفوق المرض أحياناً، وهذا من كمال ورعهم، تجنبوا الكي مع حاجتهم إليه، مع أن الكي جائز عند الحاجة إليه؛ للتداوي، ولكن لأجل ما فيه من كراهة فإنهم لا يكتوون.

ومن تعفف عن المكروهات على الرغم من كونها تحقق له نفعاً وفائدة، كان لغيرها أترك، فقوله (لا يكتوون) في مضمونها رسالة عن هؤلاء وهي أنهم تركوا المكروهات كلَّها حتى تلك التي تحقق لهم مصلحة في صحتهم.

ومن أجمل ما قرأت في هذا المقام قول العلامة سليمان بن عبد الوهاب في كتابه (شرح كتاب التوحيد) عند شرحه لحديث السبعين ألفاً: واعلم أن الحديث لا يدل على أنهم لا يُباشرون الأسباب –أصلاً– كما يظنه الجهلة، فإن مباشرة الأسباب في الجملة أمرٌ فطريٌّ ضروريٌّ لا انفكاك لأحد عنه، حتى الحيوان البهيم، بل نفس التوكل مباشرة لأعظم الأسباب، كما قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾[الطلاق: 3]. أي كافيه. إنما المُراد أنهم يتركون الأمور المكروهة مع حاجتهم إليها توكلاً على الله، كالاسترقاء والاكتواء، فتركهم له ليس لكونه سبباً، لكن؛ لكونه سبباً مكروهاً، لا سيما والمريض يتشبث بما يظنه سبباً لشفائه بخيط العنكبوت، أما مباشرةُ الأسباب والتداوي على وجهٍ لا كراهيةَ فيه فغيرُ قادح في التوكل، فلا يكون تركُهُ مشروعاً، كما في الصحيحين عن أبي هريرة مرفوعاً: "ما أنزل الله من داء إلا أنزل له شفاء علمه من علمه وجهله من جهله». وعن أسامة بن شريك قال: [كنت عند النبي ﷺ نعم] كنت عند النبي ﷺ وجاءت الأعراب فقالوا: يا رسول الله أنتداوى؟ قال: «نعم تداووا نعم يا عباد الله تداووا".

فالأمر بالتداوي لا ينافي التوكل كما لا ينافيه دفع ألم الجوع والعطش، والحر والبرد بأضدادها، بل لا تتم حقيقة التوحيد إلا بمباشرة الأسباب[64].

ومن فقه المحدثين قول ابن حبان وقد أخرج هذا الحديث في باب لوحده في كتاب الرقائق – باب الورع والتوكل حيث قال: ذِكْر الخبر الدالّ على إيجاب الجنة لمن توكل على الله تعالى في جميع أسبابه ... ثم روى حديث (لا يكتوون ولا يسترقون ...) من حديث أبي هريرة ﷺ[65].

فدل صنيع ابن حبان أن الحامل لهم على الاتصاف بتلكم الأوصاف هو الورع والتوكل على الله في جميع أسبابه.

قال ابن الأثير: النَّهْيُ عَنْ الكي هو مِنْ قَبِيلِ التَّوَكُّلِ في قَوْلِهِ: "هُمُ الَّذِينَ لَا يَسْتَرْقُونَ، وَلَا يَكْتَوُونَ، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ" وَالتَّوَكُّلُ دَرَجَةٌ أُخْرَى غَيْرُ الْجَوَازِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ[66].

وما أدق تلكم اللفتة التي ذكرها ابن الأثير: (التوكل درجة أخرى غير الجواز).

فالحامل لهم على ترك تلك الثلاثة قوةُ توكلهم على الله وتفويضُهم أمورهم إليه. وأن لا تتعلق قلوبهم بشيء سواه في ضمن ما دبره وقضاه فلا يرغبون إلا إلى ربهم، ولا يرهبون إلا منه ويعتقدون أن ما أصابهم بقدره واختياره لهم، فلا يفزعون إلا

إليه وحده في كشف ضرهم، قال تعالى عن يعقوب عليه السلام: {إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ}[67].

المطلب الثالث: الاسترقاء وكمال التوكل.

الاسترقاء هو طلب الرقية من الراقي، والرقية نوعان:

- رقية شرعية: وجائزٌ الاسترقاء بها.
- ورقية غير شرعية: ويحرم الاسترقاء بها.

وأما السبعون ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب فيتركون الاسترقاء كله حتى ما لا بأس به، وما لا يُشكُّ في حله لكمال توكلهم على الله، "ورغبةً عَن سُؤال غَيره، ورضاءً بِمَا قَضَاهُ"[68].

قال الشيخ محمد حسن عبد الغفار: (قال جمهور الحنابلة، وهو ترجيح النووي وشيخ الإسلام ابن تيمية والقاضي عياض من المالكية: الاسترقاء قادحٌ في كمال التوكل.

واستدلوا على ذلك من الأثر والنظر:

فأما من الأثر: فاستدلوا بقول النبي ﷺ: (سبعون ألفاً يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب(فالنبي ﷺ رقاه جبريل[69]، وقد رقى النبي ﷺ وأمر بالرقية، ومن ذلك أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى فِي بَيْتِ أم سلمة جَارِيَةً فِي وَجْهِهَا سَفْعَةٌ، فَقَالَ: اسْتَرْقُوا لَهَا فَإِنَّ بِهَا النَّظْرَةَ"[70].

فالصفة التي جعلت هؤلاء من السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة: أنهم على ربهم يتوكلون، وهذا التوكل تمامه بخصال ثلاثة: أنهم لا يسترقون ولا يتطيرون ولا يكتوون، فقال: لا يسترقون) فمن استرقى فقد نافى التوكل، تكون الرقى قادحة في كمال التوكل.

واستدلوا على ذلك أيضاً بدليل أصرح من هذا الدليل، ألا وهو قول النبي ﷺ أنه قال: (من اكتوى أو استرقى فقد برئ من التوكل)[71] وهذا صريحٌ بأن من اكتوى أو استرقى فقد برئ من التوكل.

وأما دليلهم من النظر فقالوا: إن المرء إذا استرقى فرقاه الراقي فقدَّرَ الله له الشفاء، فإن قلبه سيميل للراقي، فيكون في قلبه نوع ميل لغير الله جل في علاه، وهذا يقدح في كمال التوكل، لا سيما إذا تكرر هذا الأمر، وتكررت الرقية وتكـرر الشفاء)[72].

وروى البيهقي هذا الحديث "مَنِ اكْتَوَى أَوِ اسْتَرْقَى فَقَدْ بَرِئَ مِنَ التَّوَكُّلِ" وترجم له:

باب: ما جاء في استحباب ترك الاكتواء والاسترقاء[73].

ومما يحسن التنبيه عليه رواية (لا يرقون ولا يسترقون) وليس فيها ولا يكتوون وهي رواية شاذة أخرجها الإمام مسلم[74] وقد تفرد بها سعيد بن منصور، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية عن هذه الرواية: غلط، فإن رقيتهم لغيرهم ولأنفسهم حسنة[75]. وقال الشيخ الألباني: هي رواية شاذة، أخطأ فيها أحد رواته عنده، فغير الحديث فزاد وأنقص؛ زاد (لا يرقون)، وأسقط (لا يكتوون)! خلافاً لرواية الجماعة لحديث ابن عباس الذين رووه بلفظ:

"لا يسترقون، ولا يكتوون ...".

وإن مما يؤكد الشذوذ المذكور، مخالفته لسائر الأحاديث الواردة في الباب، مثل حديث عمران بن حصين عند مسلم وأبي عوانة وغيرهما، وحديث ابن مسعود عند البخاري في "الأدب المفرد" وغيره، فليس فيهما الجمع بين اللفظين المذكورين، بل إنهما وفق حديث ابن عباس عند الجماعة. فذلك كله يؤكد شذوذ لفظ "لا يرقون"، مع مخالفته للسنة العملية[76].

المطلب الرابع: حقيقة الورع الذي اتصف به السبعون ألفا:

الورعُ: التحرُّجُ، وتورَّع عن كذا: أي: تحرج، والورعُ في الأصل: الكفُّ عن المحارم والتحرُّج منه، ثم استعير للكفِّ عن المباح والحلال(77).

وفي الورع يقول شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله–: ((الواجبات والمستحبات لا يصلح فيها زهدٌ ولا ورع، وأما المحرمات والمكروهات فيصلح فيها الزهد والورع)).

وقال يحيى بن معاذ: "الورعُ على وجهين: ورعٌ في الظاهر، وورعٌ في الباطن؛ فورعُ الظاهر: أن لا يتحرك إلا لله، وورعُ الباطن: هو أن لا يدخل قلبك سواه"

وقال أيضاً: "من لم ينظر في الدقيق من الورع لم يصلْ إلى الجليل من العطاء"(78).

فهؤلاء السبعون ألفاً نظروا في الدقيق من الورع فوصلوا إلى الجليل من العطاء، وأيُّ فوز أعظم من دخول الجنة بغير حساب!

والسبعون ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب كانوا ورعين في جميع مقاييس الورع؛ إذ إنهم تركوا المحرمات، وتركوا المكروهات، بل وتركوا المباحات التي قد تفضي إلى محرمات:

- فتركوا الكي وهو مكروه.
- وتركوا الاسترقاء وهو مباح.
- وتركوا الطيرة وهي محرمة.

وقد قيل المقصود إنهم (لا يكتوون) إلا عند الإصابة بالمرض! وهذا استثناء لا داعي له؛ إذ الأصل أن لا يكتوِ إلا من هو محتاج إلى الكي.

وقيل أيضاً: لا يسترقون إلا الرقى الشرعية! وهذا مدفوعٌ أيضاً فإن السواد الأعظم من المسلمين حريصون على أن لا يسترقون إلا بالمشروع، ولذا ففي الكي ونفي الاسترقاء هما صفتان تميز بهما هؤلاء، فناسب ذلك الورع تلك المنزلة العظيمة وهي دخولهم الجنة بغير حساب، والله تعالى أعلم وأحكم.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

الخاتمة.

وبعد توفيق الله تعالى بإتمام البحث أرجو أن يكون خرج بالنتائج الآتية:

- قد يروي البخاري الحديث في المتابعات وينزل في درجة الراوي عن أهل الحفظ والإتقان، وينتقي ما وافق الثقات من حديثه.
- رواية المحدث عن شيخ من شيوخه تتميز بالمزيد من إمكانية تمحيص صحيح حديثه من سقيمه، فماذا لو كان المحدث إمام المحدثين بشهادة علماء الأمة على مر العصور!
- ينبغي عدم التسرع في إنكار حديث ما بدعوى معارضته حديثاً آخر، فإنَّ مثل هذا غايةُ ما يمكن أن يكون من نوع مختلف الحديث.
- ينبغي التريث في إنكار نبوية حديث ما بدعوى معارضته للعقل، فإنّ ما أنكره عقلٌ استوعبه آخر، وما استُنكر في حين أُدرك في حين آخر.

- أن حديث "يدخل الجنة سبعون ألفاً بغير حساب" بلغ حد التواتر كما ذكر السيوطي في كتابه "الأزهار المتناثرة" وبما ظهر من كثرة طرقه وشواهده. وأن صفات هؤلاء السبعين ذكرت في طرق دون أخرى.
- أن تَرْكَ الكيّ لا يتعارض مع الأمر بالتداوي، فإنَّ في التداوي توكلاً على الله، وفي ترك الكي كمال التوكل على الله، وأن التداوي أخذٌ بالأسباب، وتجنُّبُ الكي تركٌ للأسباب المكروهة.
- أن الورع درجات أدناه ترك المحرمات ثم ترك المكروهات، وأقصاه وأرفعه ترك المباحات التي قد تفضي إلى محرمات.
- أن الورع صفة جليلة اتصف بها السبعون ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب، واجتمعت في صفاتهم جميع درجات الورع فترك الكي تركٌ للمكروهات، وترك الاسترقاء تركٌ للمباحات، وترك الطيرة تركٌ للمحرمات.
- أن هذا البحث ما هو إلا لبنة صغيرة في البناء، ولا بد من أن تتضافر الجهود؛ لتشييد البناء كاملاً، ولذا أوصي بتتبع كل طَعن يطعن بحديث ثابت عن رسول الله ﷺ وعدم إهماله، وإني أتعجب لمثبتٍ حديثا كذباً، ومكذبٍ حديثا ثابتاً! فبالمحصلة الفريقان سواء إذا تساوت وساءت النيات، نسأل الله أن يهدينا سواء السبيل.

الهوامش:

(1) هو بفتح الهمزة، والجمال بالجيم. ابن المِبْرَد الحنبلي، يوسف بن حسن ابن عبد الهادي، **ضبط من غبر فيمن قيده ابن حجر**، (مطبوع ضمن مجموع رسائل ابن عبد الهادي)، تحقيق: نور الدين طالب، دار النوادر، سوريا، ط1، 2011م، ص37.

(2) البخاري، محمد بن إسماعيل (ت 256هـ)، **الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه**، ط1، تحقيق: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، 1422هـ، 158/4، رقم الحديث (3410).

(3) **المصدر السابق**، 126/7، رقم الحديث (5705).

(4) **المصدر السابق**، 134/7، رقم الحديث (5752).

(5) **المصدر السابق**، 100/8، رقم الحديث(6472).

(6) **المصدر السابق**، 112/8، رقم الحديث (6541).

(7) الطيالسي، سليمان بن داوود (304هـ)، دار هجر، 320/1، برقم (404).

(8) الإمام أحمد، أحمد بن محمد بن حنبل (ت240هـ)، **المسند**، جمعية المكنز الإسلامية، 601/2، ح(2487).

(9) **المصدر السابق**، 602/2، ح(2488).

(10) أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق، **المسنَد الصَّحيح المُخَرّج عَلى صَحِيح مُسلم**، تنسيق وإخراج: فَرِيق مِن البَاحِثِين بكليَّةِ الحَديثِ الشَّريفِ وَالدّرَاسَاتِ الإسلاميَّة بالجَامِعَة الإسلاميَّة، الجَامِعَة الإسلاميَّة، المملَكة الْعَرَبيَّة السَّعُودية، ط1، 2014م، 486/1.

(11) البزار، **كشف الأستار عن زوائد البزار**، كتاب صفة الجنة. باب في من يدخل الجنة بغير حساب، برقم (3317).

(12) الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة (279هـ)، **سنن الترمذي**، دار الغرب الإسلامي، 238/4، ح(2446).

(13) ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد، **الجرح والتعديل**، طبعة مجلس دائرة المعارف الإسلامية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1952م، 193/3.

(14) الإمام أحمد، أحمد بن محمد، **العلل ومعرفة الرجال**، تحقيق: وصي الله عباس، ط2، دار الخاني، الرياض، 2001م، 235/1.

(15) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، 193/3.

(16) الذهبي، محمد بن أحمد، **سير أعلام النبلاء**، دار الحديث، القاهرة، 2006م، 143/6.

(17) ابن الكيال، **الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات**، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، دار المأمون، بيروت، 1981م، 136/1.

(18) في "**سننه**"، أبواب صفة القيامة والرقائق والورع، برقم (2650)، 238/4.

(19) البزار، **كشف الأستار عن زوائد البزار**، كتاب صفة الجنة. باب في من يدخل الجنة بغير حساب، برقم (3317).

(20) الإمام أحمد في **المسند**، 601/2.

(21) **المصدر السابق**، رقم (2488)، 602/2.

(22) أبو عوانة، **المسنَد الصَّحيح المُخَرّج عَلى صَحِيح مُسلم**، 486/1.

(23) ص25.

(24) رواه مسلم في: **صحيحه**، كتاب "الإيمان" –باب: الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب، 137/1، برقم (218). والإمام أحمد في **المسند**، 4605/8.

(25) **المصدر السابق**، برقم (218).

(26) رواه الإمام أحمد في **مسنده**، برقم (4189) بإسناد حسن فيه عاصم بن بهدلة صدوق له أوهام، حجة في القراءات، قاله ابن حجر في التقريب، وقال الذهبي في "الكاشف": حسن الحديث.

(27) رواه الإمام أحمد في **المسند**، 887/2.

(28) رواه الحاكم في **المستدرك**، 4/ 577، برقم (8819)

(29) رواه ابن حبان في **صحيح ابن حبان**، كتاب الرقاق، باب: الورع والتوكل، برقم (726)، 505/2.

(30) استعرضتها من خلال موقع جامع الحرمين الشريفين على اختلاف درجات قوتها.

(31) رواه البخاري في **صحيحه**، كتاب "بدء الخلق" باب: ما جاء في صفة الجنة، 118/4، برقم (3247).

(32) رواه البخاري أيضا في **صحيحه**، كتاب "اللباس"، باب: البرود والحبرة والشملة، 146/7، برقم (5811).

(33) السيوطي، **الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة**، كتاب "البعث" –حديث يدخل الجنة سبعون ألفاً بغير حساب، رقم (109)، ص43.

(34) هذا هو الصواب (استد) من السداد، وأما (اشتد) فهو من الأخطاء الشائعة كما نبه أهل اللغة.

(35) البزار، أحمد بن عمرو **مسند البزار**، تحقيق: محفوظ الرحمن زين، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط1، 2009م، 207/1.

(36) **المصدر السابق**، 152/1.

(37) ابن حجر، أحمد بن علي، **تهذيب التهذيب**، مطبعة دار المعارف النظامية، الهند، 1326هـ، ط2، 174/1.

(38) ابن معين، يحيى بن معين، **تاريخ ابن معين** (رواية الدوري)، تحقيق: أحمد نور سيف، مركز البحث العلمي، مكة المكرمة، 1979م، 394/3.

(39) ابن أبي حاتم، عبدالرحمن بن محمد، **الجرح والتعديل**، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1952م، 318/2.

(40) النسائي، أحمد بن شعيب، **الضعفاء والمتروكون**، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، 1396هـ، 19/1.

(41) ابن عدي، أبو أحمد الجرجاني، "**الكامل في ضعفاء الرجال**، تحقيق: أحمد عبد الموجود وآخرين، الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997م، 87/2.

(42) ابن حبان، محمد بن حبان، **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط1، 1396هـ، 180/1.

(43) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، **تاريخ بغداد**، تحقيق: بشار معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2002م، 515/7.

(44) **المصدر السابق.**

(45) ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، **الضعفاء والمتروكون**، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1406هـ، 124/1.

(46) الذهبي، محمد بن أحمد، **من تكلم فيه وهو موثوق أو صالح الحديث**، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، 2005م، ط1، ص113.

(47) الخزرجي، أحمد بن عبد الله (923هـ)، **خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، دار البشائر – حلب، بيروت، ط5، 1416هـ، ص38.

(48) الفالوجي، أكرم بن محمد، **المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري**، تقديم: علي حسن الأثري الدار الأثرية، الأردن، دار ابن عفان، القاهرة، 56/1.

(49) ابن عدي، عبد الله بن عدي، **أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه (في جامعه الصحيح)، تحقيق:** عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية – بيروت، ط1، 1414هـ، ص98.

(50) الباجي، سليمان بن خلف (ت 474هـ)، **التعديل والتجريح**، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، تحقيق: أبو لبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع – الرياض، ط1، 1986م، 412/1.

(51) ابن حجر، أحمد بن علي، **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، كتاب: "الطب"، باب: دواء المبطون، 180/3.

(52) تسنيم حسين، **ألفاظ ابن معين في الحكم على الحديث– دراسة تحليلية**، بإشراف: زياد حماد، جامعة العلوم الإسلامية، عمان، 2017م.

(53) **المصدر السابق**، ص89–104.

(54) ابن المنظور، محمد بن مكرم، **لسان العرب**، دار صادر، 2003م، مادة كوي، ص54.

(55) البخاري، **صحيح البخاري**، 126/7، رقم الحديث (5704).

(56) **المصدر السابق**، 123/7، رقم الحديث (5680).

(57) ابن حجر، أحمد بن علي، **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، بعناية: محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، 1379هـ.

(58) النووي، يحيى بن شرف، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، دار الخير، 1996م، 360/14.

(59) القرطبي، محمد بن أحمد، **المفهم لما أشكل من صحيح مسلم**، 595/5.

(60) الترمذي، **سنن الترمذي**، كتاب (الطب)، بَابُ: مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ التَّدَاوِي بِالكَيِّ، 457/3، رقم (2049).

(61) **صحيح مسلم**، كتاب (الحج)، باب: جواز التمتع، 899/2، رقم (1226).

(62) ابن القيم" **زاد المعاد في هدي خير العباد**"، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط8، 1405هـ/ 1985م، 65/4، 66.

(63) القسطلاني، أحمد بن محمد، **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط7، 1323هـ، 372/8.

(64) نقله عنه: أبو فيصل البدراني، **معالم الطريق إلى الله**، ص73. وينظر: الحازمي، أحمد بن عمر بن مساعد، **شرح كتاب التوحيد**، دروس صوتية مفرغة على شبكة الإنترنت.

(65) ابن حبان، **صحيح ابن حبان**، مؤسسة الرسالة، 505/2، رقم الحديث (726).

(66) ابن الأثير، **النهاية في غريب الحديث والأثر**.

(67) التميمي، عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب، **كتاب التوحيد وقرة عيون الموحدين في تحقيق دعوة الأنبياء والمرسلين**، تحقيق: بشير محمد عيون، مكتبة المؤيد، الطائف، المملكة العربية السعودية، مكتبة دار البيان، دمشق، الجمهورية

العربية السورية، ط1، 1411هـ/1990م، ص29.

(68) ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، **مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة**، دار الكتب العلمية، بيروت، 234/2.

(69) رواه مسلم في **صحيحه**، كتاب (الطب)، باب: الطب والمرضى والرقى، 13/7، برقم (2186).

(70) رواه البخاري في **الصحيح**، كتاب: الطب، باب: رقية العين، 7/ 132، رقم الحديث (5521).

(71) رواه الترمذي في **سننه**، كتاب (الطب)، باب: ما جاء في كراهية الرقية، 573/3، (2055). والنسائي، في **السنن الكبرى**، مؤسسة الرسالة، 97/7، حديث (7562). وقال الترمذي: حسن صحيح.

(72) محمد حسن عبد الغفار، **شرح الدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد**، دروس صوتية مفرّغة على شبكة الإنترنت.

(73) البيهقي، **السنن الكبرى**، كتاب الضحايا، 57/9.

(74) الإمام مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب (الإيمان)، باب: الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب، برقم (220)، 137/1.

(75) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، "**قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة**، تحقيق: ربيع بن هادي، مكتبة الفرقان، عجمان، ط1، 2001هـ، ص161.

(76) الألباني، محمد بن ناصر الدين، **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة**، 1014/3.

(77) ابن المنظور، محمد بن مكرم، **لسان العرب**، دار صادر، 2003م، مادة ورع.

(78) ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، **مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين**، دار الكتاب العربي، 1996م، 22/2.